قانون الحرس الوطني هو الخلاف الوطني بشحمه ولحمه !!

تمت للعراق دائما وأبدا

العراق اليوم

AL iraq alyoum

صاحب الامتياز
رئيس التحرير
د. إسراء شاكر

رئيس التحرير التنفيذي
مسار عبد المحسن راضي

السنة الثالثة عشر | العدد (2435) | الاثنين 14/ 9/ 2015 | جريدة يومية عامة مستقلة | السعر (500) دينارا | (12 صفحة) | صدر العدد الاول بتاريخ ١٩ / ٤ / ٢٠٠٣ | WWW.IRAQALYOUM.NET

العراق اليوم/ خاص

ربّما بات من المناسب أن نطلق على قانون الحرس الوطني أسماً آخر ألا وهو قانون الخلاف الوطني، خاصة وإنّ الأيام الماضية قد وصل الخلاف فيها الى تهديد بعض التشكيلات المسلّحة التي تندرج ضمن الحشد الشعبي، بأنها ستقوم بكل شيء لمنع تمرير هذا القانون. النائب عن ائتلاف دولة القانون - حنين القدو، وجد بأنّ هنالك : " صعوبة في تمرير قانون الحرس الوطني بصيغته الحالية، ما لم ينصف الحشد الشعبي "، واستعرض القدو للصحيفة، مايعنيه بغياب حس الأنصاف عن ديباجة القانون: " إنّ الحشد الشعبي، يجب أن يعامل بأنصاف من قبل الكتل السياسية، وأن تأخذ بنظر الأعتبار التضحيات التي قدّمها طيلة أكثر من عام، عبر قانون الحرس الوطني، لا أن يُهمّش، ويُبعد عن المناطق التي قاتل لاستعادتها من الإرهابيين " ، وعن أهم أسس القانون، بحسب رؤى القدو، نقرأ :" هنالك ضرورة لأن يكون قانون الحرس الوطني شاملاً لكل العراقيين، بما فيهم الاكراد، لكي لا يكون مناطقياً ومُكرّساً، لمبدأ تعدد الجهات الحاملة للسلاح"، وتنبأ القدو بأنّهُ اذا ماتوفر عنصر شمول الجميع في القانون، فأنّهُ سيغادر قبة البرلمان متوّجاً بنعم : " إنّ صياغة القانون وفق مبدأ جمع العراقيين، سيجعلُ تمريره سريعاً في مجلس النواب، وفق مبدأ التوافق " ، وأفصح القدو بعدها، بأن حظّ القانون بالتمرير شبهُ معدوم إلّا اذا: " إنّ كتل التحالف الوطني لن تسمح بتمرير قانون الحرس الوطني، وفق صيغته الحالية، ما لم تُجرى عليه تعديلات، تكون منصفة للحشد الشعبي، وبعيدة عن مبدأ تقسيم البلد"، ونحيط القرّاء علماً، بأنّ مجلس النواب فشل في التصويت على قانون الحرس الوطني، بجلسة الثلاثاء الماضي التي أُجّلت يوماً واحداً، بسبب استمرار الخلافات حول مشروع القانون على الرغم من التحركات السياسية والاجتماعات المتعددة التي تمّت في أروقة مجلس النواب، للتوصل الى اتفاق بشأنه، فيما كان نائبٌ آخر عن ائتلاف دولة القانون - علي العلاق، قد بيّن في وقتٍ سابق للصحيفة بأن نقطة الخلاف الرئيسة تتعلق بكون ديباجة القانون ذات طبيعة " طائفية ومناطقية"، رغم أننا نعلم بأن تركيبة الحشد الشعبي الأساس، تنتمي لمكونٍ واحد بدورها " المذهب الجعفري الإسلامي".

"كوران" تتندر على حزبه: يودون بقائه للسنين العشرة القادمة !!

ملا بختيار يدعو بارزاني لتمليح مواقفه ببعض الحكمة

العراق اليوم/ خاص

حمّل القيادي في الاتحاد الوطني الكوردستاني، ملا بختيار، رئيس إقليم كوردستان المنتهية صلاحيته الرئاسية، مسعود بارزاني، مسؤولية المشاكل والخلافات القائمة بين الأحزاب السياسية بالإقليم، بختيار اوردرأيهُ هذا في رسالة وجهها الى الرأي العام، عبر شبكة التواصل الاجتماعي /فيسبوك/، وجاء فيها:" إن إقليم كوردستان أمام مفترق طرق، ويمر بمرحلة حساسة وصعبة بسبب الخلافات القائمة بين الأحزاب السياسية، والكرة اليوم في ملعب مسعود بارزاني " ، ونصح ملا بختيار البارزاني، برشّ مزيدٍ من ملح الحكمة على قراراته: " إنّ على بارزاني، اتخاذ قرار حكيم لحسم القضايا الخلافية المُعقدة في العملية السياسية في الإقليم، للخروج من الأزمات المتراكمة "، وعاد ملا بختيار ليسوق مزيداً من جمل المسؤولية الى ساحة تصرفات بارزاني، خاصة " المسؤولية عن ضياع أيّة فرصة لحلّ المشاكل السياسية " ، ووجد ملا بختيار أيضاً، إنّ حلّ الخلافات في الإقليم يحتاجُ الى تشذيب صلاحيات بارزاني عبر " تقليص سُلطات وصلاحيات رئيس الإقليم، تلبية لمطالب الاحزاب السياسية وجماهير إقليم كوردستان"، ومن ملا بختيار، نذهب بالقارىء الى ماقالهُ رئيس الوفد المفاوض لحركة "كوران - التغيير"، جلال جوهر، حول ذلك، إذ بدأ متهكماً على معنى التفاوض لدى حزب البارزاني فيما يخصُ ملف الرئاسة : " إنّ الحزب الديموقراطي الكوردستاني، يسعى جاهداً، لإبقاء مسعود بارزاني لعشر سنوات أخرى في منصب رئيس الإقليم "، ونفى جوهر في حديثهِ لنا، بأنّ يكون في عهدة اللاعب الحزبي الأبرز في الإقليم- الديموقراطي الكوردستاني.. أيّة طبعة مقبولة للحلّ:" إنّ الحزب الديموقراطي الكوردستاني، ليس لديه أي مشروع سياسي لحلّ مشكلة رئاسة الإقليم " ، وضرب جوهر مثلاً عن ذلك :" إنّ المكتب السياسي للديموقراطي الكوردستاني، طالب عبر بيانين منفصلين، بتمديد ولاية رئيس الإقليم لمدة عامين "، وعاد جوهر بعدها ليؤكد إنّ مافي جعبة الديموقراطي الكوردستاني هو: " أنّ يسعى جاهداً، لابقاء مسعود بارزاني في منصبه لمدة عشر سنوات أخرى "، وتواصل الاحزاب السياسية في إقليم كردستان عقد اجتماعاتها الخماسية ، رغم إن محاولات حلّ أزمة الرئاسة باءت بالفشل ،بسبب تمسك كلّ حزبٍ بمطالبه، مما أدخل الإقليم في أزمة سياسية شائكة، جاعلاً التنبأ بالطقس السياسي في الإقليم يُختصر على " غائم كلي.. غائم جزئي ثمّ غائمٌ الى إشعار آخر".

المصالحة الوطنية ..

لجنة نيابية بنتائجٍ تهربُ من الصفر بصعوبة

العراق اليوم/ خاص

وجد عضو لجنة المصالحة والمساءلة النيابية عن إئتلاف دولة القانون - عامر الخزاعي، إنّ " المصالحة الوطنية، هدفٌ يسعى الجميع الى الوصول له، عبر قنواتها الشرعية والقانونية"، وأعتبر الخزاعي بأن لجنته هي المصفاة الشرعية، لأيّة جهودٍ تودُ أن تصب في بحار المصالحة التي مازالت لحد هذه اللحظة غير قادرة على تسيير ولو مركبٍ صغير فيها:" إنّ لجنة المصالحة ترفضُ أيّة خطوات مهما كانت حكومية أو برلمانية للمصالحة، دون المرور بقنواتها القانونية.. إن كانت حكومية أو برلمانية"، وحدّث الخزاعي صحيفتنا أيضاً عن أسباب غياب المؤتمرات التي تُعقد من أجل مشروع المصالحة:" إنّ المشكلة في عدم عقد مؤتمرات المصالحة، وجود الأزمة المالية التي تعاني منها البلاد "، وعن الفئات التي تستقبلها سفينة المصالحة العراقية، نقرأ" نسعى للمصالحة مع الجميع إلّا من استثنى نفسه كالقاعدة وداعش، ومن نصّ عليه الدستور من البعثيين ومن تلطخت يدهُ بدماء العراقيين"، وحول دور اللجنة النيابية المختصة بهذا الأمر حالياً:" إنّ اللجنة ووفق دورها وامكانياتها، تعمل على عقدِ ملتقيات وورش عمل خاصة من أجل الوصول الى المصالحة الوطنية"، ونحيطُ القارىء علماً، بأنّ الناطق الرسمي بأسم إئتلاف دولة القانون خالد الاسدي، كان قد أعلن أمس الأول- الجمعة لـ " العراق اليوم" :" إنّ دولة القانون ومجلس النواب والتحالف الوطني، يدرسون الآن عقد اجتماعٍ وطني عراقي للمصالحة الوطنية".

نائبو البصرة يخيّرون العبادي:

إمّا أن تحلّ مشاكلنا أو نصبحُ إقليماً

العراق اليوم/ بغداد

طالب النائب عن محافظة البصرة عبد السلام المالكي، مجلس الوزراء بـ : "عقد جلسته القادمة في المحافظة، للنظر في معاناتها، والمشاكل التي تستوجب الوقوف بشكلٍ ميداني ومباشر عليها"، وفيما يخصّ قدرات البصرة المالية، فقد وجد النائب بأنّهُ لابدّ من " منح المحافظة النسبة الأكبر من سُلف الخمسة تريليون دينار التي اطلقت للمشاريع الاستثمارية والتجارية والزراعية، لابناء المحافظة"، وقد وصف المالكي حال البصرة في بيانٍ له، اوردلنا ،أمس الأحد، سنقرأ فيه:" البصرة عانت الكثير، ولم نجد من يسمع لمناشدات ابنائها، رغم أنها تمثلُ رئة العراق الاقتصادية، ونجد عوائلها تسكن بيوت الصفيح، مع نقصٍ حاد في خدمات المحافظة"، وغازل المالكي المرجعية الدينية، ومتسلحاً بما ذكرتهُ من تقييم لحال البصرة: " إنّ المرجعية انصفت البصرة حين طالبت رئيس الوزراء بايلاء المحافظة أهتماماً أكبر، بعد كل تلك السنين من الظلم والتهميش واللا مبالاة من السياسيين"، ونصح المالكي من باب الوجوب لا الخيار.. بأن يخصص قسطاً محترماً من إصلاحاته لصالح الفيحاء : " إنّ العبادي ملزم وضمن إصلاحاته الى النظر لتلك المعاناة بشكلٍ أكثر حكمة، وعدم التهاون امام تلك المطالبات، كي لاتصل البصرة الى حدّ الانفجار والانفصال التام، حِفاظاً على ثرواتها التي تسرقُ سنوياً لاشباع الآخرين ورفاهيتهم على حساب ابناء المحافظة"، ثمّ صعّد المالكي الحدّة في لهجته، لتكون إنذاراً بينهُ وبين الوعيد شعرة: " إنّ امام الحكومة فرصة أخيرة، فالشارعُ يغلي والمرجعية انتبهت لهذا الخطر، والعبادي امام خيارين لاثالث لهما، إمّا تنفيذ مطالب المحافظة أو وضع التخصيصات المالية للاستفتاء على تشكيل إقليم البصرة"، وشخّص المالك داء التراخي عند الحكومة فيما يخصُ البصرة، ليحذّرها من مغبة "التراخي أكثر من هذا.. كي لاتخرج الأمور عن السيطرة"، وعاد المالكي ليكرر الطلب من "مجلس الوزراء بعقد جلسته المقبلة في البصرة، وأن تكون هنالك قرارات حقيقية، تتضمن تشكيل لجان متابعة من الوزراء، وبشكلٍ ميداني دون تسويف أو تخدير، للوقوف على جميع المشاكل التي تعانيها، إضافة الى " منح المحافظة، النسبة الأكبر من سلفة الخمسة تريليون دينار التي اطلقت للمشاريع الاستثمارية والتجارية والزراعية، والتي هي بالأصل من نفط المحافظة، وهم الأكثر استحقاقاً لها من غيرهم".

الإسكان يحتل موضوع الصدارة في زيارة مجلس محافظة بغداد الى دائرة الإسكان

العراق اليوم/ بغداد

قدّم رئيس لجنة النقل والإتصالات وعضو مجلس محافظة بغداد ،علي نعمة الحمداني ،ونيابة عن مجلس محافظة بغداد شكره وتقديره لمدير عام دائرة الإسكان، التابعة لوزارة الإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامّة ، محمد قصي العتبي، لـ " جهوده المبذولة في الأرتقاء بقطاع الإسكان في محافظة بغداد وجميع المحافظات العراقية الأخرى"- حسب قول المصدر، وانبرى علي عبود من إعلام الدائرة، ليتوسع لنا في الحديث عن تفاصيل الزيارة: " جاء ذلك خلال زيارة الحمداني لمقر دائرة الإسكان من أجل التعاون والتنسيق بين مجلس محافظة بغداد ودائرة الإسكان،ومناقشة الرؤية المستقبلية للمجمعات السكنية التي ستنفذ في بغداد، والتي من شأنها زيادة عدد الوحدات السكنية في المحافظة"، وعن أبرز تفصيلات حديث العتبي، نقرأ: " إنّ دائرة الإسكان تطمح لزيادة عدد المجمعات والوحدات السكنية التي تنفذ في محافظة بغداد حيثُ أنها تواصل العمل بتنفيذ ثلاث مجمعات سكنية بواقع (٢٨٢٤) وحدة سكنية، أثنان منها ينفذ بطريقة الأستثمار في منطقة العامرية، بمجموع (٩٥٢) وحدة سكنية والثلجيات بمجموع (١٣٩٢) وحدة سكنية، و مجمع النهروان السكني بمجموع (٤٨٠) وحدة سكنية ،والذي ينفذ ضمن الموازنة الأتحادية العامة"،

التتمة ص ٢

المحاصصة..

وراء نزيف كفاءاتنا الى الخارج

العراق اليوم/ خاص

رأى عضو مجلس النواب عن ائتلاف دولة القانون - محمد سعدون الصيهود، إنّ " الإصلاحات الحقيقية، تكمن في ابعاد عملية تشكيل الحكومة والتعيينات عن المحاصصة الحزبية والفئوية والطائفية"، الصيهود أعتبر المحاصصة بتنويعاتها المختلفة هي أسّ البلاء الدائر في البلاد، إذ نقرأ تحديداً فيما قالهُ للصحيفة : " لايمكنُ تحقيق الإصلاحات بوجود المحاصصة الحزبية والفئوية والطائفية التي في ضوئها تمّ تشكيل الحكومات، وبالتالي كانت وما تزال هي السبب الرئيس في تفشي الفساد، وتردي مستوى الخدمات، وعدم تحقيق العدالة في التعيينات ، نتيجة لوضع الرجل غير المناسب في المكان المناسب"، ونستطيع أن نقول بأن المحاصصة سببت نزيفاً داخلياً في كفاءات البلاد - إعتماداً على تشخيص الصيهود التالي : " إنّ المحاصصة اضاعت فرص التعيين لشرائح مهمة من شرائح المجتمع العراقي، بل وكانت احد أهم أسباب هجرة الشباب الى اوروبا" ، وفي مرافعة الصيهود الختامية ضدّ المحاصصة، نقرأ : " إنّ هنالك الآف الخريجين يبحثون عن فرص التعيين إلّا أنهم كانوا ضحية للمحاصصة والفساد والمحسوبيات والمنسوبيات والعلاقات، وبالتالي فقدوا فرصهم في بناء مستقبلهم".

ماكو الإيرانية لأنقرة:

أمننا الحدوي (Top)

العراق اليوم/ وكالات

زعم حاكم مدينة ماكو (شمال غرب إيران)، إنّ " مئات الشاحنات الإيرانية المحمّلة بمختلف السلع والبضائع، عالقة في الجانب التركي، بسبب سوء الأوضاع الأمنية في المحافظات الحدودية الشرقية لتركيا"، الحاكم شاهين علي زاده ، أقرّ بذلك في تصريح صحفي، إمّا عن العمود الفقري في تفسيره لما يحصل، فقد رأى وبحسب ديباجة التصريح التي أطلعت عليها " العراق اليوم"، أمس الأحد ، فأنّهُ يرجعُ الى " عجز السلطات التركية عند نقطة بازركان في تنفيذ الاتفاقيات الجمركية الثنائية التي تنص على ترخيص ٥٠٠ مركبة يومياً في كلا الجانبين"، وعن تفاصيل أخرى، تخصّ اجراءات الجانب التركي: " إنّ الطرف التركي لا يرخّصُ سوى ٣٠٠ مركبة يومياً، فيما إيران تلتزم بكامل العدد"، وعزا زادة هذا التلكؤ أيضاً الى " سوء الأوضاع الأمنية في الجانب التركي "، ليفتخر زادة بعدها بمستوى الأمن الحدودي لبلاده.. المحدّي للحدود التركية تحديداً: " إنّ المناطق الإيرانية المحاذية لتركيا، تنعمُ بالأمن الكامل، ولدينا الأدوات المناسبة لتقديم الخدمات لسائقيّ المركبات"، ونحيط القارىء علماً بأنّ منفذ جمرك بازركان من أكبر الممرات البرية الإيرانية شمال محافظة اذربيجان الغربية، ومن أهم المعابر بين إيران وتركيا وأوروبا.

نسيان احتلاله مؤقتاً لأراضي الوطن !؟

كتلة المواطن تدعو الى حروبٍ دولية مع الفساد العراقي

العراق اليوم/ خاص

يبدو بأن بعض الكتل السياسية، تجدُ بأن مكافحة الفساد، يجب أن تبدأ خارج حدود البلاد، لاداخله حالياً ، إذ رأت النائبة عن كتلة المواطن - عهود الفضلي، إنّ هنالك " ضرورة للتعاقد مع شركات ومنظمات دولية، لمحاسبة المفسدين، وإعادة الأموال المنهوبة"، وعن كيفية القيام بهذه المعركة الخارجية مع الفساد، أقترحت الفضلي في حديثها للصحيفة، التسلح بجهات مختصة: " لابد من إعادة الاموال المنهوبة الى خزينة الدولة، عبر جملة اجراءات، أبرزها التعاقد مع شركات ومنظمات دولية لمحاسبة المفسدين، وعدم الأقتصار على رفع شعار /من أين لك هذا/ ،وفرض القوانين الصارمة، ومعاقبة من تثبتُ ادانتهم بأشدّ العقوبات "، ولقد وجدت النائبة أيضاً بأنّ على " رئيس الوزراء حيدر العبادي، تنفيذ حزمة الإصلاحات بشكلٍ قانوني وسريع ومدروس، بما يتلائم و الحراك الجماهيري لابناء الشعب"، طبعاً لابد لنا من تذكير القارىء، بأنّ رئيس ائتلاف الوطنية اياد علاوي، كان طالب منذ أشهر بالتعاقد مع شركات أجنبية ومنظمات دولية، للتحقيق في صفقات الفساد، واسترداد الأموال التي نُهبت بسببها منذ عام ٢٠٠٣ ، كما نشير الى إن الإصلاح حسب ديباجة الدستور العراقي الحالي، وحسب طريقة إدارة الدولة، يعتبرُ قصة خيالية.

ترشيق اعداد المدراء العامّين لاعلاقة له والعياذ بالله في مكافحة الفساد !!

العراق اليوم/ خاص

يبدو بأن ترشيق مؤسسات الدولة من شحوم الأعداد الكبيرة للمدراء العامّين، ليس لهُ علاقة بمكافحة الفساد.. هذا ما أكّدهُ النائبُ عن إئتلاف دولة القانون، عباس البياتي، وتحدث لنا عمّا تعنيه حالة ترشيق أعداد المدراء العامّين بتمرين الإحالةِ الإجبارية الى التقاعد وفق تصوّراته:" إنّ اجراء إحالة المدراء العامّين للتقاعد، أمرٌ لمقتضيات الهيكلة والتقليص ،وليس بالضرورة أن يكونوا فاسدين"، وعن المسؤول عن دخول البعض من المدراء العامّين في صالة ألعاب الترشيق الإدارية، سنقرأ :" إنّ من شملهم الترشيق من المدراء العامّين كان على أسس معايير وقواعد، وضعتها لجنة مستقلة لاترتبطُ بأيّ حزبٍ أو أيّة كتلة، وإنّما وضعت نصب عينيها، الاداء والحاجة والضرورة، وهيكلية تلك الوزارات"، وعن ما إن كان للفساد دورٌ أم لا، فقد وضع نائب دولة القانون كلّ ذلك في هذه المعادلة : " ليس بالضرورة أن يكون هؤلاء فاسدين، ولكن ربّما هيكلية الوزارة، وتقليص الكادر الإداري فيها، اقتضى الاستغناء عن بعضهم، ووفق ٣ طرق"، وعن الطرق الثلاث والتي أتبعت في الترشيق الإجباري: " تقييم وزارته وتقييم الدوائر فيها، كدائرة المفتش العام، وتقييم هيئة مستقلة غير منحازة، وغير مرتبطة بأيّة جهة لهؤلاء"، وعادت كلمات النائب بعدها،لتبيّن بأن حصة الهيكلة والتقليص من عملية الترشيق أكبر من نيّة مكافحة الفساد على أقلّ تقدير: " تمّ الاستغناء عنهم لمقتضيات الهيكلة والتقليص لاأكثر ولا أقلّ"، ونحيط القارىء علماً، بأنّ رئيس الوزراء حيدر العبادي، قد قرر في الـ ٩ من الشهر الحالي، اعفاء ١٢٣ وكيل وزارة ومديراً عاماً من مناصبهم ،تنفيذاً لحزمة الإصلاحات وللمُضي باجراءات الترشيق، بما يرفع من كفاءة اداء مؤسسات الدولة.